

من قال ان عدل ويصدق المقاتل او يشترى غنمه ارسلت
الى النبي وهو لم يرضى بذلك وهذا متفق بالحق
وذكره الآقيد الايمان به وذلك خاتمة النبي عليه السلام
وهذا هو المختار خلاف كونه يشترط في النبي طول الخلق
او صحة التسليم او التمييز وبقى بين النبي وبين غيره
طبقته اختصه في العالمين بالانبياء والرسولين وهم المحضون
الذين ادر كواجا بهية واداسلام ولم ير والابن عليه السلام
فقد اتم ابن عبد البر في النبي صلى الله عليه وآله وعينه
ان ابن عبد البر يقول انهم صحابة ونسب لظلاله اوضح
في خطبة كتبه بانه اثارهم فيكون كتابه جامعاً
مستوعباً لاهل القرن الاول والصحابة منهم معدودون
في كتابه انما يعين سواهم عرف انه الواجب من كتابه مسي
في زمانه النبي صلى الله عليه وسلم كالتي سيع ام لا كونه ان
ان النبي عليه السلام ليله اكسره وكشف له عن جميع حرم
في الارض فيهم فينبغي ان بعد من كان مؤمناً به في حياته
اذ ذاك وان لم يلقه في الصحابة لخصوا له رؤيته في حياته
عليه السلام في القسم الاول مما تقدم ذكره من الاقسام
التي هي وهو ما يشترى النبي عليه السلام غنمه الا ان
هو لم يرضى بسواها كان ذلك الاثره وباشاد منقول ام لا
والنبي الموقوف

صحة

وان في الموقوف وهو ما يشترى النبي صلى الله عليه وآله
المقطوع وهو ما يشترى النبي صلى الله عليه وآله
ان بين من بعدهم فيه ان في التسمية مشد اي بين النبي
الى النبي صلى الله عليه وآله جميع ذلك متطوعا وان سئل
موقوفاً على فلان وعقدت التزوية في الاصطلاح بين الموقوف
والمقطوع من حيث الاستناد كما تقدم والمقطوع من
بباحت الموقوف كما ترى وقد اطلق بعضهم هذا موضع
هذا وبالطبع يجوز انما الاصطلاح ويقال لا يخرج من اي
الموقوف والمقطوع الاثر والمصدق قوله اهل الحديث
في حديث مسند هو من نوع صحابي سند ظاهرة الاتصال
فقد لم يرضع كما يحسن وتوسل حتى كان الفصل كونه به في نفسه
التالي فانه من اوله وانه في بعضه ومعلق وتوسل بسند
ظاهرة الاتصال بخبره ما ظاهرة الاتصال ويخرج ما في نفسه
الاتصال وما يوجد في حقيقة الاتصال من باب الادلة بينهم
من التقييد بالظهور ان الاتصال عن الحق كالتصديق المراس
والصحة الذي لم يثبت ليقول في الخبر من كونه مسنداً
لا طباق الاثمة الذين خرجوا المسند على ذلك هذا التزوية
مواقع لغو الحكم المسند ما رواه الخبر عن النبي صلى الله عليه وآله
منه وكذا يجوز في بعضه مقتضاه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم

Copyright © King Saud University